

Distr.  
LIMETED  
  
CEDAW/C/1994/L.1/Add.9  
31 January 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء  
على جميع أشكال  
التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة  
الدورة الثالثة عشرة  
١٧ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة تريسيتا كينتوس - ديليس ( الفلبين )

إضافة

ثالثا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب  
المادة ١٨ من الاتفاقية

إكواדור

١ - نظرت اللجنة في التقاريرين الدوريين الثاني والثالث لإكواדור (CEDAW/C/13/Add.31) والمادة ١٨ من الاتفاقية (CEDAW/C/ECU/3) في جلستها ٢٤٤ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٢ - وقالت ممثلة إكواדור في بيانها الاستهلاكي إن التمييز ضد المرأة يرجع مصدره الأصلي إلى المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية لبلدها الذي ما فتئ يواجه انتكاساً بالغ الشدة في الـ ١٠ سنوات الأخيرة. وأوضحت أن التقرير الدوري الثاني ذو طابع سردي بدرجة أكبر، بينما يحتوي التقرير الدوري الثالث على مشاريع تعديلات القوانين.

٣ - وقد قامت الحكومة، نظراً لمواجهتها انتكاساً شديداً منذ عام ١٩٨٠، باتخاذ تدابير تكيف في مجال الاقتصاد الكلي كان لها أثر سين على الأفراد الأضعف في المجتمع، ولا سيما المرأة والطفل. ولقد حدث تناقص متزايد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الواردات مع زيادة في الديون الخارجية مما أدى إلى انخفاض شديد في الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي. وقد خفضت ميزانية وزارة الرعاية الاجتماعية بنسبة ٤٧٪ في المائة. وأوضحت الممثلة أنه لم تتح فرصة الحصول على الضمان الاجتماعي إلا لـ ٢٦٪ في المائة من السكان، ٧٦٪ في المائة من النساء عن طريق العمل في القطاع الرسمي، و ٩٪ في المائة من النساء عن طريق العمل في القطاع غير الرسمي بينما لم تتح أية فرصة على الإطلاق لنساء السكان الأصليين للحصول على الضمان الاجتماعي. وأوضحت كذلك أنه وفقاً لدراسة استقصائية قامت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يعيش ٦٦٪ في المائة من الأسر تحت مستوى الفقر. وبينما زادت مستويات دخل الطبقة العليا والطبقة المتوسطة بنسبة ٥٠٪ في المائة، انخفض دخل السكان عموماً باضطراد. وتتناقص حالياً قوة الحركات الاجتماعية وزخمها. وقد أفادت التقارير أن البطالة قد وصلت إلى ١٢٪ في المائة، وبلغ نقص العمالة فيما بين السكان الناشطين اقتصادياً ٥٦٪ في المائة، ويعمل ٤٨٪ في المائة في القطاع غير الرسمي.

٤ - وفي عام ١٩٨٨، أنشئت "الجبهة الاجتماعية" وتضم وزارات الرعاية الاجتماعية، والعمل، والصحة والتعليم، وترأسها وزارة الرعاية الاجتماعية. وهدف الجبهة هو القضاء على المشاكل البيروقراطية المتكررة وتغادي ازدواج البرامج. وقد تولت اللجنة الوطنية للتخطيط والتنمية الاجتماعية مهامها في عام ١٩٨٩. وتكلمت الممثلة كذلك على صندوق الاستثمار الاجتماعي الذي يوجه الأموال إلى التنمية والشباب والمرأة في المناطق الريفية.

٥ - وتحدثت الممثلة عن ظروف المعيشة الحرجة للأطفال في بلدها. ففي كثير من الأسر، يساهم الأطفال بـ ١٩٪ في المائة من متوسط دخل الأسرة المعيشية. ويعمل بعض الأطفال البالغين من العمر ٨-١١ سنة، ٤٪ ساعة في الأسبوع. ونتيجة لذلك تأثرت نسبة الحضور في المدارس حيث لا ينهي مرحلة التعليم الأولى سوى ٣٠٪ في المائة من الأطفال. ولمكافحة ارتفاع نسبة الأمية، بدأت الحكومة السابقة حملة عنوانها "إكوادور استوديا" (إكوادور تدرس) أدت إلى انخفاض نسبة الأمية بدرجة كبيرة.

٦ - وبالرغم من عدم وجود بيانات بشأن نسبة انتشار العجز، فمن المتوقع أن تكون الأرقام عالية جداً مع وجود نسبة تقدر بـ ١٨٪ في المائة من السكان ذوي المشاكل المتصلة بالعجز وهم يعيشون غالباً في ظروف متدينة. ومع ذلك لا توجد مشاريع محددة للمرأة المصابة بحالات العجز. وسوء التغذية هو أحد الأسباب الرئيسية للعجز وكذلك الافتقار إلى الرعاية الصحية الملائمة، ولا سيما الرعاية قبل الولادة وأثنائها وبعدها فضلاً عن نقص برامج تحصين المرأة والطفل. وفي عام ١٩٨٢، سنّ قانون بشأن العجز. وبدىء

برنامج وطني للمعوقين شمل الاعفاءات من الضرائب فضلا عن حملات عامة واسعة النطاق ل توفير المرافق للمعوقين في الأبنية الحضرية. وقد أنشأت الحكومة ثمانية مراكز لإعادة التأهيل وهي مرکزة في المدن.

٧ - وفيما يتعلق بحالة المرأة الريفية، تكلمت الممثلة عن الفجوة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية. وقالت إن كثيرا من البرامج الإنمائية تركز على المدن، بينما المناطق الريفية مهجورة ومهملة. ونظرا للهجرة الذكور من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، تضطلع النساء والأطفال الذين يتركون في المناطق الريفية بالأنشطة الزراعية. وتقوم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بتنفيذ مشاريع تتعلق بالتقنولوجيا الزراعية الملائمة للمرأة.

٨ - ووصفت الممثلة حالة التصحاح البيئي في كل من المناطق الحضرية والريفية وهو غاية في السوء؛ ولا توجد مياه شرب مأمونة. وكنتيجة لذلك، فإن معدل وفيات الرضع هو من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. ويعاني نصف الأطفال دون الخمس سنوات من العمر من سوء التغذية.

٩ - وفيما يتعلق باصلاح القوانين، أوضحت الممثلة أن عددا كبيرا من التشريعات التي تستهدف تعزيز مركز المرأة قد قدمت ولكن بعض التدابير واجه معارضة في الكونغرس. وقد أولى الكونغرس اهتماما كبيرا لمناقشة مشروع تعديل قانون الاجراءات الجنائية. وقد قدمت اللجنة البرلمانية للمرأة والطفل والأسرة مشروع ا لمدونة الأولى لقانون الأسرة الى الكونغرس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعقب التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٢، وضعت تفاصيل قانون جديد للقصر.

#### ١ - ملاحظات عامة

١٠ - شكر أعضاء اللجنة ممثلة إيكوادور ل توفيرها تقريرا صريحا يتسم بالالتزام بالنهوض بالمرأة وأعربوا عن قلقهم إزاء الظروف المعيشية المزعجة لأغلبية النساء. وأشاروا إلى أن الحالة الاقتصادية وتدابير التكيف الهيكلي قد أثرت على بلدانها بدرجة أكبر من البلدان الأخرى. والمرأة والأطفال الصغار هم أهم الضحايا. وبالرغم من تسليم الأعضاء بالتقدم المحرز في الاصلاح القانوني وفي البرامج الاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما في مكافحة الأمية في مجتمع الإناث وفي القضاء على الأنماط المقبولة في التعليم، فقد أعربوا عن قلقهم إزاء عدد العقبات الباقية أمام المساواة. فالبرغم من أن إيكوادور قد أعطت المرأة بالفعل الحق في التصويت في عام ١٩٢٤ وهي في الواقع من أوائل البلدان في المنطقة التي تفعل ذلك، ما زالت المرأة تواجه التمييز في عام ١٩٩٤.

١١ - وأشار أعضاء اللجنة إلى الحاجة إلى أن تقوم الحكومة بتعيين معايير حديثة مستكملة للتنمية وتحسين ما يbedo أنه نوع من الحالة البدائية للمرأة والتاتحة عن وجود هيكل أبي، تحرم فيه المرأة من الحقوق الأساسية. وقبل التمتع بالحقوق القانونية تحتاج المرأة إلى أن تعطى حقوق الإنسان الأساسية من قبيل مياه الشرب المأمونة وتحسين التغذية. إن نصف سكان البلد لا يستطيعون المشاركة في حياة البلد معتمدين بالنفس. وأبرز الأعضاء أنه بالرغم من المشاكل الاقتصادية، هناك برامج كثيرة تتصل بتحقيق المساواة للمرأة يمكن تنفيذها بموارد قليلة.

١٢ - وأعربت اللجنة عن رأي مؤداته أن الموقف السائد في إكوادور هو أن الحكومة لا تعطي اعتباراً جدياً للنهوض بالمرأة. وهناك فجوة بين حكم القانون وحكم الواقع في تحقيق المساواة للمرأة. وعلاوة على ذلك، سأل الأعضاء عما إذا كانت المرأة نفسها في إكوادور ترغب في تغيير حالتها الراهنة. وإذا لم يكن هذا هو الحال، فيلزم زيادةوعي المرأة بحالتها وبحقوقها. والتضامن فيما بين جميع النساء هو شرط أساسي لخوض كفاح ناجح لتحقيق الحقوق المتساوية للمرأة.

## ٢ - الأسئلة العامة

١٣ - وردًا على سؤال عن المعهد الوطني للمرأة، قالت الممثلة إن المعهد لم ينشأ بعد. وما زالت المديرية الوطنية للمرأة جزءًا من وزارة الصحة العامة والتعليم والرعاية الاجتماعية والزراعة. وهناك معارضة شديدة لإنشاء جهاز وطني مستقل من أجل النهوض بالمرأة، لثلا يؤدي ذلك إلى إضعاف الوزارة. وأبلغت الممثلة اللجنة عن مشروع تجريبي لخط ساخن مخصص للمرأة لاقى ترحيباً شديداً من النساء في إكوادور. وقد أجرى كثير من النساء مكالمات وأبلغن عن حالات من الإيذاء الجنسي والعنف. وبالرغم من أنه لا يوجد دعم سياسي من جانب المديرية الوطنية للمرأة، فهذا المشروع، الذي لا يمكن أن يعمل إلا بمساعدة خارجية، ناجح جداً.

١٤ - وفيما يتعلق بالخطة الإنمائية الوطنية للفترة ١٩٨٨-١٩٩٢، التي تكرس فصلاً كاملاً للمرأة، فلم يحدث تقييم لتنفيذها. ولم تتوفر البيانات الإحصائية وما يتربّ عليها من تقييم.

١٥ - وعندما سئلت الممثلة عما إذا كان من الممكن إعطاء مزيد من المعلومات عن مجالات اختصاص اللجنة البرلمانية للمرأة والطفل والأسرة وأنشطتها، ذكرت أن هذه اللجنة، وهي غير دائمة، قد قدمت جميع التعديلات القانونية التي لاقت تأييداً من الحكومة، ولا سيما مدونة قانون الأسرة حيث أنه لم يوجد تعريف للأسرة قبل تقديم المدونة.

#### ٤ - المسائل المتعلقة بمواد محددة

##### المادة ٢

١٦ - فيما يتعلق بحالة التغييرات التشريعية ومشاريع القوانين الموفق عليها، أجاب الممثلة بأن الاقتراحات بتغييرات تشريعية كانت في الواقع من أكثر الإصلاحات التي أنجزت. ويمكن أن يعزى التأخير في إصدار القوانين إلى الاحترام الواجب لجدول أعمال الكونغرس، حيث تركزت المناقشات في السنوات الأخيرة على القضايا السياسية والاقتصادية.

١٧ - وذكرت الإصلاحات القانونية التي تضمنها إصلاح القانون المدني والتي وضعت موضع التنفيذ في إطار القانون ٤٣ في عام ١٩٨٩. وتتضمن هذه الإصلاحات تحسيبات هامة: الاعتراف بالمساواة القضائية للمرأة والرجل في الزواج؛ إدارة الأموال المشتركة؛ الأبوة المشتركة المتسمة بالمسؤولية للزوجين؛ الالتزامات الزوجية؛ وإنهاء الزواج. وقد قوبلت التغييرات في المواد المتعلقة بالزواج بمقاومة كبيرة بما في ذلك معارضه من النساء.

١٨ - وتكلمت الممثلة عن عدد من التعديلات القانونية الأخرى بما فيها تقديم مدونة قانون الأسرة. وكان ثمة اقتراح آخر بإنشاء قضاة للأسرة وإجراءات شفوية وموجزة معجلة. ولا يزال القانون الانتخابي قيد المناقشة، حيث لم يتوصل إلى اتفاق بشأن النصيب المقترن البالغ ٢٥ في المائة من النساء الذي يتعين إدراجه في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية. وهذا التعديل مطعون فيه من ناحية أنه يتعارض مع الإجراءات الديمقراطية. وقد أعرب عن مزيد من المقاومة لفكرة استخدام ١٠ في المائة من أموال الدولة المخصصة للأحزاب السياسية للتدريب السياسي للمرأة. والغرض من قانون التغذية المجانية هو إعطاء حقوق للنساء المتروكين اللاتي لا يستطيعن الإنفاق على أطفالهن دون الحصول على النفقة من أزواجهن. ووفقاً للقانون المقترن فإن الآباء الذين لا يدفعون نفقة أولادهم لمدة شهرين يسجّلون لمدة ثمانية أشهر. وقد رفض هذا القانون الذي لم يكن مدرجاً في مدونة قانون الأسرة. أما القانون المتعلق بإصلاح قانون الإجراءات المدنية والذي يتناول مستحقات التقاعد الخاصة للمرأة فقد وافق عليه، ولكن نظراً لعدم توفر السيولة في صندوق الضمان الاجتماعي، فدفع أي مبالغ غير مؤكدة. ولم يوافق على مشروع قانون يعطي مستحقات تقاعد خاصة للنساء اللاتي عملن في القطاع الرسمي لمدة ٢٥ سنة ولنْهن خمسة أطفال. وقد رفض بالإجماع قانون بشأن تسجيل الطفل الذي يولد خارج نطاق الزواج الشرعي باسم أبيه. وهذا الإصلاح كان من شأنه أن يعطي اعترافاً قانونياً للأطفال المولودين خارج نطاق الزواج الشرعي دون أن يعطّبهم الحق في الحصول على نفقة من الأب أو في وراثته. وكان من شأنه أيضاً أن يضع على الأب عبء إثبات أنه ليس هو الأب. وكان رد فعل الجماهير عندما تجاه هذا الاقتراح؛ واتّهمت النساء بأنهن عاهرات يبحثن

عن آباء لأطفالهن غير الشرعيين. ورفض مشروع قانون آخر كان يتضمن إجراء فحص سنوي إلزامي للكشف عن سرطان عنق الرحم، يضطلع به أرباب الأعمال، وذلك بسبب التكاليف التي ينطوي عليها.

١٩ - ووفقاً لمشروع حكم قانوني آخر يتعلق بالعنف المنزلي، ذكرت الممثلة أنه بموجب أحكامه ستتمكن المرأة من اتخاذ إجراءات قانونية ضد أقربائها. وفي القانون الجنائي، ألغى الحكم القاضي بأن تعامل المرأة بشدة أكبر مما يعامل به الرجل عن جريمة الزنى، وذلك بالرغم من أن الزنى لا يزال من الأساليب المبررة للطلاق في القانون المدني. وإذا وجد أحد الزوجين في حالة تلبس لا يوجه اتهام ضد أي شخص ينزل أذى بهذا الزوج.

٢٠ - وفي تعليق إضافي، شكت اللجنة في الأهمية المعطاة لاسم الأب في حين أن لا علاقة له بالأبوة.

٢١ - وذكر الأعضاء الممثلة بأن إكوادور بتحديقها على الاتفاقيات دون تحفظ قد التزمت بجعل قوانينها الوطنية متنقة مع الاتفاقيات. ويتحمل البرلمان والكونغرس مسؤولية تحقيق هذا الاتفاق كما أنهما ملزمين بتنفيذ الاتفاقيات. ولا ينبغي أن تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اتفاقية من الدرجة الثانية تحتاج إلى عزم أقل. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من أن تقريراً دولياً ثالثاً لدولة طرف ما زال لا يحتوي إلا على مشاريع إصلاحات تشريعية.

٢٢ - وطلب من الممثلة أن تنقل اهتمامات اللجنة إلى الحكومة، التي هي مسؤولة عن حماية حقوق جميع النساء في البلد. وأعرب الأعضاء عن الأمل في أن يقوم البلد على الفور بإجراء استعراض منهجي للقوانين الوطنية وجعلها متماشية مع الاتفاقيات. وقالت اللجنة إنها قد تطلب تقريراً مختصاً عن التغييرات التشريعية، وهذا سيتيح تقديمها في وقت محدد. وأعربت اللجنة عن تأييدها الكامل للمساعي المضطلع بها لتقديم تعديلات قانونية. وإذا كان البلد يحتاجاً إلى خدمات استشارية ومساعدة تقنية لهذا الغرض مثلاً فعملت بلدان أخرى قبل ذلك وعلى النحو الذي اقترحه خططة أنشطة مركز حقوق الإنسان لتنفيذ إعلان وبرنامج فيينا، فستنظر اللجنة بشكل جدي في هذا الطلب.

#### المادة ٤

٢٣ - أعربت الممثلة عن أسفها للإفادة بأن الدولة لم تسن قوانين أو تتخذ تدابير "للتمييز الإيجابي لصالح المرأة" سوى القانون المذكور بشأن حماية العاملات الحوامل.

٢٤ - وفي تعليقات إضافية أعرب الأعضاء عن القلق من أن دستور البلد لا يسمح بتدابير خاصة مؤقتة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات.

#### المادة ٥

٢٥ - وردا على سؤال عن نجاح البرامج التي تستهدف تشجيع التغيير في مواقف الرجل والمرأة، أشارت الممثلة إلى القانون الإيكوادوري، المبني على القانون الروماني، والذي أعطى ولاية الأب الدور الرائد في القانون وفي الواقع. والتمييز ضد المرأة ووضعها في مرتبة التابع يشكل جزءاً من النظام الأبوي، الذي يقوم على مبدأ تقسيم العمل. ويلزم مزيد من الوعي بالأنماط المقولبة لدوري الجنسين وبالعقبات الثقافية التي تقف في طريق القضاء على التمييز ضد المرأة. وما دامت الأنماط المقولبة للأدوار مستمرة في التعليم وما دامت الأمهات يشجعن أبنائهن الذكور على المواقف القائمة على إظهار القوة في الوقت الذي تربى فيه البنات على أن يكن متقدرات وطبيعتا، فليس هناك تغيير وشيك.

٢٦ - وفي تعليقات إضافية، أشارت اللجنة إلى المواقف القائمة على إظهار قوة الذكور والسائد في البلد، والتي تؤثر على المرأة في جميع المهن والحرف وتتجلى أيضاً في العنف المرتكب ضد المرأة، وهذا أمر غير مقبول إلى حد بعيد وأكده الأعضاء أن المواقف والسلوك يمكن تغييرهما إذا كانت هناك إرادة سياسية ودعم واسع النطاق. وأعرب عن الأمل في أن يحتوي التقرير اللاحق على معلومات عن هذه المسألة.

#### المادة ٦

٢٧ - وردا على سؤال يتعلق بمشاكل العاهرات وما إذا كان اهتمام المديرية الوطنية للمرأة وبرامجهما لإعادة التأهيل الاجتماعي قد أدت إلى أي تدابير أو دراسات محددة، أجابت الممثلة بأنه قد كونت رابطتان للعاهرات تسميان نفسهما "رابطتا المرأة العاملة الحرة". وعقد أول مؤتمر لهن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وجمع معاً نساء من كل الأعمار ومن مختلف مناطق البلد في جو من التضامن. وأشارت الممثلة إلى أن الدعارة في إكوادور ليست جريمة. وبسبب ازدواج المعايير، يسمح بالدعارة في المواخير ولكن لا يسمح بها في الشوارع.

٢٨ - وفيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة في الإنسان/ متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب ذكرت أن العاهرات يفحصن بانتظام للكشف عن إصابتهن بهذه العدوى. والعاهرات المصابة بفيروس المسبب لنقص المناعة في الإنسان أو متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب تعاملن السلطات معاملة سيئة، وتذخر وسائل الإعلام بمقالات سلبية كثيرة عن عاهرات الشوارع اللاتي يكتشفن أنهن يحملن فيروس نقص المناعة في الإنسان.

٢٩ - وفي تعليقات إضافية أشارت الخبريات إلى أن العاهرات المصابة بمتلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة في الإنسان هم أكثر المرضى احتياجاً للرعاية الطبية الإلزامية بصرف النظر عن كيف وأين كانت إصابتهن بهذا الفيروس.

المادة ٧

٣٠ - وعندما سئلت الممثلة عما إذا كان هناك أي قانون أو تدبير يهدف إلى زيادة عدد النساء في البرلمان وفي السلطة التنفيذية، ردت بأنه لم يتخد تدبير من هذا القبيل. ولم يقم أي حزب سياسي بتشجيع اشتراك الإناث من خلال نظام الأنصبة أو بأي وسيلة أخرى.

٣١ - ومع ذلك، عُيّن عدد من النساء في مناصب رفيعة المستوى، فرئيس الجمعية النقدية وزعيم التعليم بما حالياً من النساء. وهناك ٣ وزیرات دولة وخمس نائبات في البرلمان.

٣٢ - وفي تعليق إضافي، أشارت اللجنة إلى أن النموذج الذي تمثله إكوادور يظهر مدى أهمية أن يكون هناك عدد أكبر من النساء على مستوى صنع القرار لتحقيق التغيير الكيفي والكمي. وقد زادت المقاومة داخل الحكومة لإصلاح القوانين لأنه لا يوجد سوى تأييد ضئيل للإصلاح داخل الهيئات التشريعية . فتأييد عملية إصلاح القوانين يجب أن يأتي أيضاً من أعلى مستوى في الفرع التنفيذي.

المادة ١٠

٣٣ - وفيما يتعلق بنسبة الأممية، ذكرت الممثلة أن الأرقام ما زالت مرتفعة، بالرغم من أن حملة حكومية لمحو الأممية أجريت منذ أربع إلى خمس سنوات مضت، كانت ناجحة جداً وأدت إلى انخفاض أمية الإناث من ٦٠ في المائة إلى ٣٨ في المائة . وهذه الحملة قد اضطلاع بها بالتعاون المباشر مع المنشآت التعليمية الثانوية على وجه الخصوص فضلاً عن المديرية الوطنية للمرأة. ولم تتخذ أية تدابير لخفض معدل الانقطاع عن الدراسة بالنسبة للبنات ولا سيما في المناطق الريفية. وفيما يتعلق بتعديل المضمون المحابي لأحد الجنسين للبرامج الدراسية والكتب المدرسية أفادت الممثلة بأن هذا الإصلاح يجري الانضلاع به حالياً. وهناك برنامج لتدريب المدرسين على هذه الأسس. ولا توجد إحصاءات موزعة وفقاً لنوع الجنس عن تلقي المرأة للمنح التعليمية أو عن دمجها في صفوف الإدارة في التعليم العالي. ومع ذلك فنمة تطور إيجابي هو أن إمرأة قد عينت مؤخراً وزيرة للتعليم.

المادة ١١

٣٤ - وأبلغت الممثلة اللجنة أن الرجل والمرأة يتساويان في فرص الوصول إلى جميع برامج التدريب المهني. وعندما سئلت عما إذا كانت المرأة يتاح لها اللجوء إلى المحاكم أو أية مجالس أخرى عندما تتعرض للتمييز في عملها، أجابت الممثلة بأن حالات التمييز التي قدمت للمحاكم قليلة جداً. ويمكن للذكور والإثاث من العمال اللجوء إلى المحاكم ولكن لا توجد أحكام قانونية بشأن التمييز.

٣٥ - والسن الأدنى القانوني لدخول سوق العمل هو ١٢ سنة، ولا يوجد تمييز بين البنات والصبيان. ويمنع قانون العمل استغلال القصر. ولا يسمح قانون القصر للأطفال بالعمل في الأعمال التي تحرمهم من نمائهم الطبيعي. ومع ذلك فعمل الأطفال بصفة عامة غير محظوظ ويمكن مشاهدة مئات الأطفال يعملون في الشوارع ويساهمون بذلك في دخل الأسرة.

المادة ١٤

٣٦ - أما بالنسبة للسؤال عما إذا كانت هناك تدابير قد وضعت لتحسين حالة المرأة الريفية على وجه الخصوص، فقد أجبت الممثلة بأن وزارة الزراعة هي الهيئة الوحيدة التي تقوم بإدارة مشروع للمرأة في المناطق الريفية، إلا أنه لم يمكن تنفيذه لسوء الحظ بسبب الفيضان. ولا توجد مشاريع لتحسين حالة الصحة الوقائية الريفية، وهذا أمر سيء للغاية. وعلى وجه الخصوص ففرصة الحصول على مياه الشرب المأمومة غير متوفرة في كثير من المناطق.

المادة ١٤

٣٧ - وسئلـتـ المـمـثـلـةـ عـنـ اـشـتـراكـ المـرـأـةـ فـيـ إـعـدـادـ وـتـنـفـيـذـ الـخـطـطـ الـإـنـمـائـيـةـ بـصـفـةـ عـامـةـ وـفـيـ الزـرـاعـةـ بـصـفـةـ خـاصـةـ. فـقـالـتـ إنـ المـرـأـةـ فـيـ إـكـوـادـورـ تـشـتـرـكـ عـلـىـ وـجـهـ الـعـمـومـ فـيـ وضعـ تـفـاصـيلـ الـبـرـامـجـ وـالـسـيـاسـاتـ الـإـنـمـائـيـةـ، وـلـكـ وـجـودـهـ فـيـ الـحـيـاةـ الـعـامـةـ ماـ زـالـ قـلـيلـاـ جـداـ وـغـيرـ ذـيـ بالـ. وـمـعـ ذـلـكـ، فـالـمـرـأـةـ لـاـ تـقـومـ بـتـشـكـيلـ مـسـتـقـبـلـ الـبـلـدـ حـقـيقـةـ وـمـسـاـهـمـتـهاـ لـاـ تـعـتـرـفـ بـهـاـ دـائـمـاـ الـحـكـوـمـاتـ الـمـتـغـيـرـةـ.

-----